في تقرير أعدته «ميديا هاوس» بمناسبة إطلاق مؤتمر «الإعلام الاقتصادي في زمن الأزمة» في 17 و18 مايو الجاري

الإعلام الاقتصادي حدد ملامح الخريطة النفطية: مشاريع توقفت وأخرى جمدت وثالثة عادت على مضض

الحديث عن المشروعات النفطية بالخارج تضمّن تفاصيل دقيقة عكس سياسة «الأسرار الحربية» عن المشاريع المحلية

المسؤولون النفطيون مارسوا سياسة الصمت وإغلاق الأبواب فاتجهت الصحف بحثاً عن أخبار القطاع في نظيرتها الأجنبية

أخبار الصفقات والمناقصات تنقلها وسائل الإعلام المحلية عن «الأجنبية» مما ساهم في فتح أبواب التأويلات والتساؤلات

هل كانت المشاريع النفطية ضحية التناول الإعلامي أم كان الصمت الحكومي سبباً في اشتعال الخلافات؟

القطاع النفطي يعاني من تذبذب إداري

تقرير

قال تقرير أعدته وحدة الأبحاث الإعلامية في شركة «ميديا هاوس» ان الإعلام الاقتصادي رسم الى حد كبير ملامح الخريطة النفطية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال خطاب إعلامي متناقض احيانا ويبحث عن الأخبار أو المتابعة من وسائل الإعلام الأجنبية أحيانا أخرى في ظل سياسة صمت نفذها المسؤولون النفطيون. وقال التقرير الذي أعدته «ميديا هاوس» عن مدى تأثر القطاع النفطي بالخطاب الإعلامي في ظل الأزمة المالية العالمية بمناسبة إطلاق المؤتمر الإعلامي في زمن الأزمة في السابع عشر والثامن عشر من مايو الجاري، ان الخطاب الإعلامي تسبب في إلغاء مشروعات عملاقة وتسبب أيضا في تجميد أخرى وبعضها عاد على مضض. ورصد التقرير سلبيات وايجابيات التناول الإعلامي، مؤكدا أهمية إحداث تغيير فوري في طبيعة العلاقة بين الإعلام والقطاع النفطي لتلافي التداعيات الكثيرة التي أفرزتها الأحداث الأخيرة والتي تسببت الى حد كبير في تأجيل عدد كبير من المشروعات العملاقة خصوصا التي انطلقت بشراكة أجنبية والى نص التقرير:

منذ انطلاق الأزمة المالية العالمية في منتصف سبتمبر 2008 حتى الآن لم يتأثر أي قطاع اقتصادي بتداعياتها مثلما تأثر القطاع النفطي فتوقفت مشاريعه وجمدت اخرى وثالثة تـــردد انها محل التقاضي طلبا لتعويضات بملايين الدولارات، وان كان القطاع النفطي لم يتأثر من جراء الأزمة بشكل مباشر فان الخطاب الإعلامي كان له الدور الأكبر في جملة من الأحداث الى حد انه رسم الخريطة النفطية الكويتية منذ وقوع الأزمة حتى الآن.

وربما كان من قبيل المصادفة ان يلعب الإعـــلام الاقتصادي هذا الدور المحوري في ظل أزمة مالية عالمية، لان الأحداث ومجرياتها كان لها ان تقـــع وان تتفجر على هذا النحو ســـواء في ظل أزمة او في ظل عدم وجودها بســـبب طبيعة تعاطي الاطراف المعنية بالنفط مع وسائل الإعلام وهو تعاط غابت عنه الشفافية احيانا وأغلقت في وجهه أبواب المسؤولين في أحيان أكثر.وان كانت جميع القطاعات الاقتصادية تأثرت بالأزمة بشكل متفاوت فان القطاع النفطـــي كان الأكثر تأثرا وكان أكثـــر القطاعات اهتماما في المشهد الإعلامي وقد ساعد على ذلك مجموعة من العوامل المهمة أطلقت العنان للأخبار والتقارير وخاصة الصحافية في ظل غياب نظيرتها المتلفزة والإذاعية، منها:

أولا: مـــازال القطـــاع النفطي الحكومي يتعامل مع الإعلام بشكل حذر الى حد كبيـــر لا يقارن بأي قطاع آخر وهو ما تسبب في كثرة التأويلات والتفسيرات بشكل كبير وانتشارها في الصحافة المقروءة والالكترونيـــة أحيانـــا، وان كان منطلق سياسة الصمت او الحذر هو تجنيب القطاع الدخول نحو أبواب المساءلة السياسة كما قال غير مسؤول نفطي في تصريحات ليست للنشـــر فان تلك السياسة أفرزت جدلا وتلميحات بعضها غير مقبول. ثانيا: آثرت القيادات النفطية الكشف عن الصفقات والعقود في تصريحات مقتضبة الى مراسلي وكالات الأنباء الأجنبية مثل رويترز والفرنســـية في ظل غياب حتى الوكالة الرسمية بالكويت (كونا) وهو ما ســـبب حنقا إعلاميا لدى المحررين النفطيين وهم يتابعون أخبار تطورات المشاريع النفطية وخصوصا العملاقة.

الصمت الحكومي النفطي حاول تجنيب القطاع دخول باب المساءلة السياسية والجدل لكنه فتح الباب أمام تلميحات وتأويلات غير مقبولة

تطوير المنشآت النفطية والقدرات الإنتاجية هدف مستقبلي ممتد لـ 2030

ثالثـــا: خلقـــت ظاهـــرة عدم الشفافية من قبل القطاع النفطي لجوء الصحافة المحلية الى المصادر الأجنبية لمتابعة أخبـــار القطاع النفطـــي وتطـــورات مشـــاريعه فاستبقت التصريحات الحكومية بنشـــر نتائج المفاوضات ســـواء لإطلاق المشاريع او تجميدها.

رابعا: أثبتـــت الفترة الأخيرة لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية ان القيادات النفطية جانبها الصواب حين التزمت الصمت دون ان تفتح أبوابهـــا للرد على مـــا يتردد في الإعلام.

خامسا: ان تناول بعض المشاريع النفطية خضع أحيانا لإعلاء المصالح الشـــخصية على المصلحة العامة كما قال مسؤولو النفط غير مرة في تصريحات غير صالحة للنشر لكن من دون إبراز نوعية وهوية المصالح الشخصية.

سادسا: استغلت وسائل الإعلام أزمة السيولة الطاحنة التي ضربت جميع الأنشـــطة الاقتصادية في العالم وراحت تتحدث عن أهمية وقف او تجميد مشـــاريع عملاقة مثل المصفاة الرابعة ومشروع داو كيميكال.

سابعا: قام الإعلام الاقتصادي في مواجهة فشله في الحصول على حوارات او تصريحات رسمية من قبل المسؤولين الرسميين باللجوء الى خبراء نفط سابقين وأصحاب الشركات الخاصة للحصول على تصريحـــات او حوارات صحافية وهو الأمـــر الذي جعـــل خريطة الإعـــلام النفطي في أمس الحاجة الى المراجعة.

ثامنا: مـــازال التفوق الإعلامي لمراسلي وكالات الأنباء الأجنبية في الكويت هو سيد الموقف وخصوصا في الكشف عن المشاريع النفطية، حيث تســـاهم الشركات الأجنبية بنصيب الأســـد في مد المراسلين الأجانب بأنبـــاء الاتفاقات، وهو امر غريب لم تنتبه إليه القيادات النفطية لتتخلص من تهمة عدم الشـــفافية إن بادرت وأعلنت عن المفاوضات أو إرساء مناقصة ضخمة لتنفيذ مشروعات كبيرة.

التصريحات المتناقضة حول الغاز وحجم الإنتاج النفطي كانت حصاد سياسة السرية المفروضة على نشاط القطاع البترولي

تاسعا: اقتصر الإعلام الحكومي على تصريحات اختيرت بعناية إلى حد ان رؤســـاء الشركات النفطية وجميعها شركات عملاقة أصبحوا في حاجة للحصول على موافقة من اجل الإجابة عن أسئلة الصحافيين وهو امر أطلق العنان للتأويلات والتفســـيرات وربما الشـــائعات فأصبح للإعـــلام الاقتصادي دور كبير بغض النظر عن تأثيراته سواء كانت سلبية أو ايجابية أو محايدة أو مجرد ناقل للأخبار من وسائل الإعلام الأجنبية.

عاشـــرا: أســـفر غياب النهج الإعلامـــي للقطـــاع النفطي بكل هيئاته عن تضارب التصريحات بشـــكل كبير ومن قبل المسؤولين الحكوميين أنفسهم مثلما حدث من قبل حول احتمالات بلوغ الإنتاج النفطـــي الكويتي الـــى 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020 من عدمه وهو التصريح الذي نسب لوزير النفط، او ما حدث بشـــأن استيراد الكويت للغاز حيث اعتبرت الشركات المصدرة والكمية والأسعار من باب الأسرار الحربية وهو ما يفتح باب المساءلة ويطلق العنان مجددا للتأويـــلات الإعلامية التي تقود الى الجدل السياسي وليس الاقتصادي، ومن المثير في ذلك الأمر ان يكشف رئيس شركة أجنبية هي شركة توتال الفرنسية عن صفقة توريد غاز للكويـــت من دون ان يعتبر ذلك من الأسرار الحربية وهو الأمر الذي وضع القيادات النفطية في حرج كبير فجرى الاتفاق على ان يتم إصدار تصريح رئيس الشركة الفرنسية قيد بيان رسمي مقتضب بثتـــه وكالة الأنباء الكويتية هذه المرة.

اهتمام إعلامي

وفي ظل تلك الأمور والتقاطعات نال القطاع النفطي اهتماما إعلاميا اختلف عن القطاعات الأخرى فمر بعام عصيب شـــهد خلاله شـــبه خمول في تنفيذ العديد من المشاريع النفطيـــة العملاقة ولم يبرز على الســـاحة النفطيـــة إلا القليل من الأحـــداث والتي كان مـــن أبرزها الإعلان عن اكتشاف نفطي شمال غرب البلاد بحقل مطربة بطاقة 80 ألف برميل يوميا و110 ملايين قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، كما أعلن وزير النفط الشيخ احمد العبدالله رصد 25 مليار دولار لمشـــروعات نفطية ضمن خطة مؤسسة البترول لرفع طاقة الإنتـــاج الى 4 ملايين برميل.وقد أجمعت الآراء ان 2009 عام سيئ على القطاع النفطي في ظل المشروعات النفطية الضخمة التي تم إجهاضها على يد أعضاء مجلس الأمة الذين وقفوا لعرقلة تنفيذ المشروع تلو الآخر بالتدخلات السياسية بمناسبة ودون مناسبة لعدم اتمام تلك المشـــاريع المهمة بحجة الخوف على المال العام، وهو ما يعتبره الكثيرون سببا واهيا لقطع شـــريان الحياة عن القطاع النفطي.

نموذج للانقسام في الخطاب الإعلامي

محطات إعلامية

كانت وسائل الإعلام قد انقسمت حيال أهمية المصفاة الرابعة التي عادت إلى الأضواء منـــذ فترة، حيث قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية سعد الشويب ان مشروع المصفاة الرابعة التي تعتزم الكويت إنشاءها مازال يخضع للنقاش في مجلـــس إدارة مؤسســـة البترول الكويتية في انتظار رفعه إلى المجلس الأعلى للبتـــرول، وكانت صحيفة «السياسة» قالت في عددها الصادر بتاريـــخ 22 مـــارس 2009 ان إلغاء المصفاة الرابعة يكبد خزينة الدولة حوالي 1,195 مليار دولار لان «البترول الوطنية» ســـتتكبد قيمة توريد 43 مفاعلا وصلـــت الكويـــت بالفعل، بالإضافـــة الى العديـــد من الأعمال الهندســـية التي وردتها الشـــركات الأربعة الفائـــزة بالمناقصة، وبينت جريدة «الأنباء» في عددها الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 على لسان الرئيس التنفيذي لشـــركة البترول الوطنية فاروق الزنكي ان مشروع المصفاة الرابعة لم يلغ وانما خطابات النوايـــا فقط والتـــي اقرها مجلس الـــوزراء، وعادت «السياســـة» مرة أخرى بتاريخ 25 مارس 2009 لتشير في تصريح لعضو المجلس الأعلى للبترول د.عماد العتيقي إلى ان إلغاء خطابات نوايا مشروع المصفاة قرار حكيم في ظل الأزمة المالية العالمية، مشيرا الى ان الشركات الكورية وردت معدات ومفاعلات بقيمة 300 مليون دينار ومصيرها البيع «سكراب». أما من أهم النكسات التي تعرض لها القطاع النفطي خلال 2009 ووجد فيها الاعلام مادة اعلامية سخية للمتابعة عندما قامت شركة البترول الوطنية في مارس 2009 وبناء على قرار من مجلس الوزراء بإلغاء عقود مناقصـــات المصفاة الرابعة البالغ قيمتها 15 مليـــار دولار وبطـــاقة انتاجية تقدر بـ 615 ألف برميل يوميا، بعد حملة اعلامية كبيرة التزمت فيها القطاعات النفطية سياسة الصمت لتفتح باب التأويلات حول منافع شخصية من جهة ومخالفات من جهة اخرى.

ومن هنـــا فتحت وســـائل الاعـــلام ابواب التصريحات على مصراعيها فأعلن عضو مجلس الأمة ومقرر اللجنة المالية السابق احمد لاري أن الغاء صفقة انشـــاء المصفاة الرابعة ومن قبلها صفقة «كي داو» قد وفر على الدولة اكثر من 10 مليارات دولار.

ومن جراء ما يمكن وصفه بالحملات الاعلامية تأثرت العديد من المشاريع الحيوية للقطاع النفطي، فعلى مستوى قطاع التكرير توقفت خطط تطوير القطاع «ولو بشكل مؤقت»، فبالتزامن مع إلغاء المصفاة توقف مشروع «الوقود النظيف» الخاص بتطوير مصفاتي مينائي عبدالله والأحمدي وهو المشروع المكمل لمشـــروع المصفاة الجديدة بالتزامن مـــع إغلاق مصفاة الشـــعيبة القديمة للوصول بالطاقة التكريريـــة إلى مليون برميل يوميا من خلال منتجات تكريرية عالية الجودة وذات مواصفات بيئة عالمية.

وان كانت الازمـــة المالية أفرزت جدلا حول المشـــروعات فتوقفت او تجمدت او أعيدت الى الواجهـــة على مضض، فإن قطـــاع الإنتاج ظل اكثر القطاعات تأثرا منذ توقف مشروع تطوير حقول الشمال بعد رفض مجلس الأمة مشروع القانون المقترح بذلك وهو ما ســـاهم في ثبات معدل الإنتاج النفطي الكويتي عند مستوى 2,5 مليون برميل يوميا وهو الأمر الذي قد لا يتواكب مستقبلا مع خطط منظمة أوبيك.

المصفاة الجديدة أثارت الكثير من التساؤلات

جريدة «الوطن» فقد ذكرت في عددها الصادر بتاريخ 21 مارس 2009 ان الكويت أبلغت الشركات رسميا بإلغاء المصفاة الرابعة، حيث أعلنت شركة هيونداي للهندسة المشاركة رسميا في مشروع المصفاة الرابعة انها تسلمت إخطارا من الحكومة الكورية يقضي بإلغاء مشروع المصفاة الرابعة البالغة تكلفته 15 مليـــار دولار نظرا لعدم جدواه الاقتصادية، وقالت جريدة «الجريدة» في عددها الصادر بتاريخ 17 مـــارس 2009 ان إلغـــاء المصفاة الرابعة... السياسة تزيح الرأي الفني مجددا، حيث عولت المصادر النفطية على انه في حالة إلغاء المصفاة الرابعة فان ذلك ستترتب عليه أمور كثيرة أهمها كيفية توفيـــر الغاز لمحطات الكهرباء التي ســـتطلب حرق زيت الوقود الثقيل، وبينت جريدة «الأنباء» في عددها الصادر بتاريخ 22 مارس 2009 ان هناك ترحيبا بإلغاء صفقتي «المصفاة الرابعة» و«الداو»: وفر على الدولة 10 مليارات والحكومة تراجعت عن الخطأ. وبعيدا عن طبيعة الخطاب الإعلامي في تناوله لموضوع المصفاة الرابعة أو إلغاء مشـــروع الشراكة مع «داو كيميـــكال» الأميركية فقد حظيـــت المشـــروعات النفطية في الخارج باهتمام إعلامي كبير وكان من المفارقة العجيبة ان المســـؤولين تحدثوا عنها باستفاضة كبيرة، وعلى سبيل المثال قال العضو المنتدب رئيس مجلس إدارة شركة البترول الكويتية العالمية حسين إسماعيل ان التشغيل الفعلي لمشروعي الشركة في الصين سيكون بين عامي 2012 و2015، مشيرا الى ان تشغيل المشروع الأول ناتشا «غوانغدونغ» وهو عبارة عن مصفاة تكرير ســـيكون عامـــي 2012/2013 والذي تقـــدر طاقته بـــ 300 ألف برميل يوميا، والثاني هو «فوغيان» وطاقته التكريرية تصل إلى 200 ألف برميل يوميا، ومن المتوقع ان يبدأ تشغيله في 2015، وأكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة نفط الخليج بدر الخشتي أن إجمالي تكلفة الاستثمارات في المشاريع الرأسمالية في المنطقة المقسومة (البحرية) يبلغ 783,375 مليون دينار من عام 2003 حتى عام 2008 فيما بلغت في المنطقة البرية (الوفرة) خـــلال الأعوام من 2006 حتـــى 2008 نحـــو 696,143 مليـــون دينار، وقـــال وزير النفط ووزير الإعلام الشيخ احمد العبدالله ان الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) تتجه للفوز برخصـــة تنقيب عن حقول النفط والغاز في ثيتنام تغطي المنطقة البحرية البعيدة عن الشاطئ، وقالت شـــركة «ميترا» للطاقـــة المحدودة ومقرهـــا ماليزيا في بيان صحافي انه من خلال التعاون المشترك معها ومع شركة سنغافورة للبترول وقعت «كوفبك» عقدين لتقاسم الإنتاج مع «بتروڤيتنام» في منطقتي «بلوك 19 و20» حيث تغطي كل منهما مساحة تبلغ 4500 كيلومتـــر مربع تقريبا وتمتلك «كوفبك» حصة 40٪ في كل من المنطقتين، كما وقعت مؤسســـة البترول الكويتيـــة مذكرتي تفاهم مع حكومتين محليتـــين صينيتين في إطار إستراتيجيتها للتوسع في مجال التكرير والتســـويق وإنتاج البتروكيماويات في الصين.

وعلى هذا النحو كانت البيانات النفطية صريحة وتعاملت وســـائل الإعلام معها باهتمام كبير، وهو الأمر الذي يجب انسحابه على ما دون تلك المشاريع الخارجية الى المشاريع المحلية لإغلاق باب التأويلات أو الأحاديث التي بلغت حد التشـــكيك والتلميح بمنافع شخصية ومخالفات.

دعوة
دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة الشركة الكويتية العقارية القابضة (ش.م.ك.ق) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر عقدها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2010/5/18 وذلك بمقر الشركة الكائن في (منطقة القبلة - برج الخرافي - شارع أسامة بن منقذ - الدور 16)

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة خلال أوقات الدوام الرسمي لإستلام بطاقات الحضور وجدول الأعمال .

مصطحبين معهم شهادات الأسهم أو بطاقات التحويل .

للإستفسار يرجى الإتصال على الرقم : 1841111

والله ولي التوفيق ...

مجلس الإدارة